

قانون رقم ٢٩٣ لسنة ١٩٦٠

في شأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨
بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج الفكري وتشجيع العلوم والعلوم
الاجتماعية والفنون والآداب

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالمادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٨
بإنشاء جوائز الدولة للإنتاج الفكري وتشجيع العلوم والعلوم الاجتماعية
والفنون والآداب النصان الآتيان :

”مادة ١ - تنشأ خمس جوائز تقديرية تسمى ”جوائز الدولة للإنتاج
الفكري“ وثمان وعشرون جائزة تشجيعية تسمى ”جوائز الدولة لتشجيع العلوم
والفنون والآداب والعلوم الاجتماعية“ .

”مادة ٢ - تمنح سنويا للمتأخرين في الإنتاج الفكري من مواطني الجمهورية
العربية المتحدة تكريماً لهم الجوائز التقديرية الآتية :

(١) جائزة للعلوم .

(٢) جائزة للعلوم الاجتماعية .

(٣) جائزة للآداب .

(٤) جائزة للفنون الجميلة “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤
في شأن الضريبة على العقارات المبنية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه وقد أصدرناه :

مادة ١ - يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٧ ، وبالفقرة الأخيرة
من المادة ١٥ ، وبالبند (د) من المادة ٢١ ، وبالبند (ب) من المادة ٢٢
من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية
التصوص الآتية :

”مادة ٧ (فقرة أخيرة) - فإذا تضمن الإقرار بيانات غير صحيحة
ألزم الممول بأداء غرامة تعادل مثل الضريبة العقارية المقررة أو المعنى
منها . أما إذا لم يقدم الممول الإقرار في الميعاد فيلزم بغرامة تعادل ربع
الضريبة العقارية المقررة أو المعنى منها “ .

”مادة ١٥ (فقرة أخيرة) - فإذا كان النظم مقديماً من الممول وجب أن
يكون مراقباً له قسيمة دائنة على أداء تأمين قدره ٥٪ من الضريبة المقدم
في شأنها المعارضة مع جبر كسر نصف الجنيه بالزيادة على الأقل يقل التأمين
عن خمسين قرشاً ولا يزيد على عشرين جنيهاً والإسقاط الحق في طلب
المعارضة ، ولا يرد التأمين في حالة عدم خفض مجلس المراجعة للقيمة
الإيجارية المقررة وعلى أن يخطر النظم بميعاد تحقيق الشكوى قبل حلوله
بأسبوع

وفي حالة النظم تؤدي الضريبة المقررة قبل التعديل في المواعيد المحددة
لها إلى أن يصدر قرار مجلس المراجعة في النظم “ .

”مادة ٢١ (د) - المستشفيات والمستوصفات والملاجئ، والمدبرات
المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المعدة للعمل لقبول جميع المرضى
واللاجئين بصرف النظر عن الدين أو الجنس ولا تكون منشأة لنرض
الاستثمار

ويشترط للتمتع بالاعفاء أن تكون تلك الجمعيات مسجلة وفقاً للقانون
ولا تتقاضى من المرضى أو اللاجئين أية أجور إلا إذا وافقت على ذلك
وشاركت في تحديد تلك الأجور الجهات الإدارية التي يصدر بها قرار
من الوزير المختص “ .

طلبات الإعفاء من هذه الضريبة وفقا للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من وزير الخزانة .

ويسرى هذا الإعفاء على محافظة سيناء .

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٦٠

بمنح بعض إعفاءات من رسوم الدمغة المقررة
بالقانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥١

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعنى المتترضون من مؤسسة القرض الحسن من كافة رسوم الدمغة (الطابع) المستحقة على القروض التي تمنحها لهم المؤسسة وكذلك رسوم الدمغة (الطابع) المستحقة على العقود والمحركات والسجلات التي تستخدم لهذا الغرض .

مادة ٢ - يتجاوز عن تحصيل ما لم يؤد من رسوم الدمغة (الطابع) التي استحققت على العمليات والمحركات المشار إليها في المادة السابقة منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٤٦ بإنشاء مؤسسة القرض الحسن .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

”مادة ٢٢(ب) - إذا خلا العقار كله أو جزء منه من السكن وما يحتويه مدة ثلاثة أشهر متوالية على الأقل ولم ينتفع به بأى وجه من أوجه الانتفاع“ .

مادة ٢ - تنفى المستشفيات والمستوصفات والملاجئ والمبرات المملوكة للجمعيات الخيرية والاجتماعية المنصوص عليها في البند (د) من المادة ٢١ من الضريبة المأخوذة عليها حتى تاريخ العمل بهذا القانون كما يكون لها حق استرداد ما سبق أداءه منها .

مادة ٣ - تلغى المادة ١٩ من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٠ (أول ديسمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قانون رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٦٠

بإضافة فقرة جديدة الى المادة ٣ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص ببعض التدابير الضريبية لتمويل بور سعيد والاسماعيلية والسويس

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يضاف الى المادة ٣ من القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٥٨ الخاص ببعض التدابير الضريبية لتمويل بور سعيد والاسماعيلية والسويس فقرة جديدة نصها الآتي :

”ويتناول الإعفاء كذلك المبالغ التي لم تؤد الى مصلحة الضرائب من متأخرات الضريبة على الأرباح الاستثنائية المقررة بالقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٤١ بفرض ضريبة خاصة على الأرباح الاستثنائية ، وتقدم